

العلاقة بين التنوع الجنسي في مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي
"دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

الباحثة

سمر عبدالرحمن سلامة محمد
باحث ماجستير المحاسبة
كلية التجارة جامعة الزقازيق

دكتور

فوزى عبدالباقي فوزى مرقص
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة الزقازيق

ملخص

استهدفت الدراسة التحقق من أثر التنوع الجنسي في مجلس الإدارة (عضوية العنصر النسائي بمجلس الإدارة) على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية، رُجوعاً إلى العديد من الأبحاث التي أشارت إلى إختلاف المواقف والإنعكاسات الأخلاقية لكل من الإناث والذكور والتي أوضحت أن الإناث تتبع نظاماً أخلاقياً أكثر صرامة في بيئة العمل مقارنة بالذكور، وقد وجد أن الشخصية الأخلاقية والثقافية للإناث تتسم بأنها أقل (حزماً، عدوانية، ومغلاة في الثقة) كما أنها أكثر (قلقاً، تجنباً للمخاطر، حساً أخلاقياً)، إتساقاً مع ذلك فإن الدراسة تسهم في الأدبيات المحاسبية الثقافية والأخلاقية من خلال الربط بين التحفظ والميول الأخلاقية للمرأة (بالتركيز على عضوية العنصر النسائي بمجلس الإدارة) والتحفظ المحاسبي. لذلك اعتمدت الدراسة على إطار العمل الخاص بـ (Gray, 1988) والذي عمد إلى الربط بين القيم أو الأبعاد الثقافية (التي تتضمن الذكورية مقابل الأنوثة) بالنظام المحاسبي (الذي يتضمن التحفظ المحاسبي)، مستخدمة في ذلك عينة من الشركات المساهمة المصرية بلغ عددها 119 شركة موزعة على 15 قطاع بعد إستبعاد البنوك والمؤسسات المالية لإختلاف الممارسات المحاسبية الخاصة بها بالإضافة لحذف الشركات غير مكتملة البيانات وذلك للفترة من عام 2015: 2018 بعدد مشاهدات 476 مشاهدة، وباستخدام نموذج (Gioly and Hayn, 2000) لقياس التحفظ المحاسبي وقياس عضوية العنصر النسائي كمتغير وهمي يساوي (1) في حال تواجده بالمجلس و (0) بخلاف ذلك، وقد انتهت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية (سالبة) ذات دلالة إحصائية بين عضوية العنصر النسائي في مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي. الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي، عضوية العنصر النسائي بمجلس الإدارة، الحس الأخلاقي، الأبعاد (القيم) الثقافية، النظام (القيم) المحاسبي.

The Relationship between Gender Diversity In The Board of Directors And Accounting Conservatism

"An Empirical Study on Egyptian Listed Companies"

Abstract

This study aims to investigate the impact of gender diversity in the board of directors (female board membership) on accounting conservatism, since researches indicate that male and female hold different attitudes towards codes of ethics (Ibrahim and Angelidies, 2009; Ho, 2015: 356). They found that females adopt strict ethical stance than males in work-place (females are more ethically sensitive). Females culture and ethical characteristics have been found to be less (assertive, aggressive and overconfident) and more (anxious, risk-averse and ethical sensitive). The study contributes to accounting cultural and ethical literature by linking the conservative and ethical inclinations of females (focus on female board membership) to accounting conservatism. Therefore, the study depends on Gray's (1988) framework which links culture values or dimensions (which includes masculinity versus femininity) with accounting system (which includes accounting conservatism). Using a sample of 221 firm on the Egyptian listed companies for the period 2015-2018, after excluding firms with missing values to become 119 firm with 476 observations, (Givoly and Hayn, 2000) model to measure accounting conservatism and measuring female board membership as a dummy variable equals (1) if there is female in board and (0) otherwise. However the findings of the empirical analysis indicate that the females board membership has a negative impact on accounting conservatism.

Key Word: Accounting conservatism, Female board membership, Ethical sensitivity, Culture dimension (values), Accounting system (values).

القسم الأول الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث

يعد التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) أحد أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية، حيث يساهم في ضمان مصداقية وموثوقية القوائم المالية وحماية أصحاب المصالح في بيئة العمل المحاسبي وزيادة ثقتهم بالتقارير المالية، وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على التحفظ المحاسبي، بعضها عوامل تقليدية ترتبط بخصائص الشركة (مثل: حجم الشركة، الرفع المالي، والتدفقات النقدية)، بالإضافة إلى عوامل تعتبر حديثة نسبياً مرتبطة بالحوكمة، والتي تتأثر بدورها بتكوين مجلس الإدارة، حيث أوضحت دراسة (LaFond and Watts, 2008) أن التحفظ المحاسبي يعتبر من أهم آليات الحوكمة، حيث يخفف من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي أو تضخيمه ويزيد من قيمة المنشأة وتدفقاتها النقدية، كما يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويساهم في حل مشاكل الوكالة، كما أضافت دراسة (Chen and Zhu, 2013) أن التحفظ المحاسبي يزيد من جودة التقارير المالية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الديون طويلة الأجل، كما أن التحفظ المحاسبي يساهم في التطور الطبيعي للتقرير المالي عن طريق تجنب المغالاة في التفاؤل عند تطبيق الإدارة للمعايير المحاسبية (سعد الدين، 2013، ص:301)، وعلى الرغم من ذلك فقد ركزت الدراسات بشكل كبير على هيكل المجلس من حيث (الاستقلالية، حجم المجلس، وازدواجية المدير المالي)، وإعطاء تركيز محدود على دور النوع (ذكر، أنثى) في مجلس الإدارة وتأثير إختلاف السلوك الأخلاقي والثقافي لكل منهما علي البيئة المحاسبية وبخاصة التحفظ المحاسبي.

وللتعرف على القيادة الأخلاقية في مجال الأعمال، يجب إختبار الصفات والمميزات القيادية الخاصة بالمدرء التنفيذيين للشركة والحس الأخلاقي لديهم، وفي هذه الحالة يجب التعرف على العوامل المؤثرة في الحس الأخلاقي للقيادة، وكيف يؤثر الحس الأخلاقي على القرارات في مجال الأعمال، والمحاسبة كمهنة يرشدها التصرف الأخلاقي – فهي بطبيعتها تتشابه مع الآثار والمميزات الأخلاقية – هذا ما أكدته مجموعة قواعد المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (American Institute of Certified Public Accountants 'AICPA') الخاصة بالتصرف المهني وما تتضمنه من قواعد خاصة بالتصرف الأخلاقي والمهني لكافة الأعضاء، والتي تدعو إلى الإلتزام بالسلوك الجدير بالاحترام حتى وإن اقتضى الأمر التضحية بالمميزات الشخصية.

وقد إهتمت بعض الدراسات السابقة (Vermeir and Vankenhove, 2008 ; Faccio et al., 2012) بدراسة الإختلافات الشخصية السلوكية والسيكولوجية وفقاً للنوع (ذكر- أنثى) والمتمثلة

في (الجهد المبذول - التحفظ - المخاطرة - الإدراك المعرفي - الثقة - السلوك الأخلاقي) وتأثيراتها المختلفة، وأشارت تلك الدراسات إلى دور مشاركة العنصر النسائي بمجلس الإدارة في تحسين أداء الشركات، وعدم وجود أي ميول إنتهازية قد تؤدي بهن لممارسات إدارة الإرباح، وأن تلك يغلب عليها الميول التحفظية الحذرة والتي تتوافق مع دوافع ومتطلبات التحفظ المحاسبي.

وإمتداداً لتلك الدراسات يهتم البحث الحالي بدراسة أثر التنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي، وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هو أثر التنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي؟

ثانياً: هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في دراسة وإختبار أثر التنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية.

ثالثاً: أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال مناقشته لأحد الموضوعات الهامة في ظل الظروف والمستجدات المعاصرة، ومواكبة التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة وإبراز دور العنصر النسائي في تحقيق ذلك، حيث يساعد هذا البحث في :

1- دراسة أثر إختلاف النوع على البيئة المحاسبية و توفير الدليل العلمي على أهمية ودور مشاركة العنصر النسائي في الإدارة، وعلاقته بممارسة التحفظ المحاسبي وتأثير ذلك على التقارير المالية وأداء الشركات، وذلك من خلال عرض ودراسة ما توصلت إليه الأدبيات و الدراسات السابقة فيما يتعلق بذلك، بالإضافة إلى تقديم الدليل العملي على ذلك في البيئة المصرية من خلال الدراسة الإختبارية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية.

2- تقديم نظرة إيجابية لتفعيل دور العنصر النسائي في مجلس الإدارة.

رابعاً: منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث إعتد الباحث على:

- الدراسة النظرية التحليلية للأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث محل الدراسة، لتحديد الإطار النظري للتحفظ المحاسبي، والتنوع في مجلس الإدارة.

- الدراسة الإختبارية بالإعتماد على أسلوب تحليل المحتوى، عن طريق دراسة وتحليل البيانات المالية وغير المالية المنشورة في التقارير المالية السنوية وتقارير مجلس الإدارة لعينة من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي تنتمي لقطاعات إقتصادية مختلفة، لدراسة أثر التنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

خامساً: محتويات البحث

بعد أن تم عرض الإطار العام للبحث في القسم الأول، وتحقيقاً لأهداف البحث سيتضمن الجزء التالي من هذا البحث الأقسام التالية : [القسم الثاني: الخلفية النظرية (التحفظ المحاسبي، التنوع في مجلس الإدارة) & القسم الثالث: الدراسات السابقة وإشتقاق وتطوير فرضية البحث & القسم الرابع: الدراسة الإختبارية & القسم الخامس: نتائج وتوصيات البحث & المراجع & الملاحق].

القسم الثاني

الخلفية النظرية

أولاً: التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي

1- مفهوم التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) أحد أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية، حيث يسهم في ضمان مصداقية وموثوقية القوائم المالية وحماية أصحاب المصالح في بيئة العمل المحاسبي وزيادة ثقتهم بالتقارير المالية (Watts and Lafond, 2003,p: 14-17).

وقد عرف (Givoly & Hyan, 2000) التحفظ المحاسبي بأنه عُرف جرت العادة على تطبيقه احتياطاً للمستقبل فيما أُطلق عليه سابقاً بالحيطه والحذر والذي أصبح التحفظ المحاسبي مرادفاً له في الأوساط المحاسبية حالياً، ويتمثل في الاختيار بين البدائل المحاسبية والتي تعمد إلى خفض قيمة صافي الدخل وتأجيل الإعراف بالإيرادات وتعجيل الإعراف بالمصروفات.

وتشير دراسة (Ball, Kothari and Robin, 2000) إلى أن التحفظ المحاسبي يتضمن جوهر الشفافية عند إعداد التقارير المالية، فهو يثير تساؤلاً حول جودة المعلومات المفصح عنها، كما

يسهم في حل مشكلة عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف المستفيدة (المدراء، ملاك، مساهمين، وغيرهم).

والتحفظ المحاسبي وفقاً لدراسة (Li, 2007) يعني إختيار البديل الذي يعرض حقوق الملكية بأقل ما يمكن في حال وجود شك حقيقي متعلق ببديلين أو أكثر، وفي هذه الحال يتم الأخذ بالبديل الأقل في القيمة.

كما عرف (راشد، 2010) التحفظ المحاسبي بأنه التوجه الواجب إتباعه عند إعداد القوائم المالية بالشكل الذي يعكس تأثير حالات عدم التأكد المحيطة بالمنشأة من خلال عدم الإفصاح عن قيم متضخمة للأصول أو متدنية للإلتزامات والمصروفات، على يخلو من صفة التعمد في تدنية قيم الأصول والبخس بها أو المبالغة في زيادة قيمة الإلتزامات.

ومما سبق يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على أنه تطبيق لمبدء الحيطة والحذر للتعامل بصورة ملائمة وكافية مع مخاطر عدم التأكد المصاحبة لممارسة المنشأة لنشاطها الإقتصادي، وإستخدام المعايير الأكثر صرامة عند الإعراف بالأرباح والتي تتجه إلى تغليب الإعراف بالأخبار السيئة (الخسائر المتوقعة) دون الأخبار الجيدة (الأرباح المتوقعة)، وإتباع السياسات المحاسبية التي تقوم على عدم الإفصاح عن قيم متضخمة للأصول أو متدنية للإلتزامات والمصروفات ودون المبالغة في ذلك.

2- أنواع التحفظ المحاسبي:

يوجد تقسيمات مختلفة لأنواع التحفظ المحاسبي وذلك وفقاً للأساليب والسياسات المستخدمة لتطبيقه وتوقيت تطبيقه ، ويمكن عرض أنواع التحفظ المحاسبي في نوعين (التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط)، واللذان يعدان الأكثر شمولاً لكونهما يتضمنان باقى الأنواع الأخرى للتحفظ (راشد، 2010 & شاهين، 2011 & Roychowdhury and Watts, 2007):

◀ التحفظ المشروط: إختيار الإدارة وتطبيق طرق وسياسات محاسبية تعمل على خفض الأرباح بصفة مؤقتة، والذي ترتبط بوقوع أحداث معينة وغير ملائمة بدرجة كافية تستدعي اللجوء إلى السياسات المتحفظة.

◀ التحفظ غير المشروط: وفيه تقوم الإدارة بإختيار طرق وسياسات تخفيض الربح من البداية ودون أي تعمد، وبالتالي فهو يُظهر القيمة الأقل للأصول على مدار عمرها الإنتاجي أيأ كانت طبيعة الأحداث.

3- أهمية التحفظ المحاسبي:

- يتضح أهمية التحفظ المحاسبي من خلال الأربعة تفسيرات التالية (Watts and Lafond, 2003):
 - التفسير التعاقدى: ينظر للمنشأة كسلسلة من العقود بين مختلف الأطراف المرتبطة بها، فإن التحفظ يعد نقطة الطمأنينة لتلك الأطراف خاصة مع ظهور مشكلة الوكالة.
 - تفسير المقاضاة: وفيه تلجأ الإدارة للتحفظ المحاسبي تجنباً للمسألة القانونية والدعاوى القضائية والتعويضات المفروضة والتي يجب أن تلتزم بها الشركة (التكلفة القانونية) والناجمة عن المبالغة في تقييم الربح والأصول وتبعاتها.
 - التفسير الضريبي: وهنا تلجأ الإدارة للسياسات المتحفظة رغبة في تحفيض العبء الضريبي، وتجنب دفع الضرائب عن أرباح غير محققة وتحقيق وفورات ضريبية.
 - التفسير التنظيمي: وفقاً لهذا التفسير تلجأ الإدارة للتحفظ المحاسبي رجوعاً لطلب الهيئات والجهات الواضعة للمعايير المحاسبية.

4- مقاييس التحفظ المحاسبي:

- هناك العديد من المقاييس المختلفة للتحفظ المحاسبي ولكل منها مزاياه وعيوبه، نذكر منها:
 - مقاييس تعتمد على علاقة الربح بعوائد الأسهم: مثل نموذج التوقيت غير المتماثل لقياس مكونات الربح (Basu, 1997)، و نموذج مؤشر درجة التحفظ (Khan and Watts, 2009)، ويؤخذ على كل منهم إعتمادهم على كفاءة السوق، وعدم أخذ بعض أساليب التحفظ في الحسبان.
 - مقاييس تعتمد على قيم الأصول: مثل نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Beaver and Rayn, 2000)، ونموذج الميزانية (Penman and Zhang, 2002). ويؤخذ على كل منهم إغفالهم لبعض سياسات التحفظ المحاسبي.
 - مقاييس تعتمد على الأستحقاقات: مثل نموذج الإستحقاقات السالبة (Givoly and Hayn, 2000) ويؤخذ عليه أنه لا يأخذ في الحسبان عدم تماثلية التحفظ في توزيع الأرباح.

ثانياً: التنوع في مجلس الإدارة وعلاقته بالتحفظ المحاسبي

يقصد بالتنوع في مجلس الإدارة التعرف على الممارسات والإستراتيجيات الإدارية المختلفة المتبعة والمترتبة على تأثيرات الشخصية الثقافية والاخلاقية وفقاً لنوع المدراء (ذكور - إناث) كأعضاء في مجلس الإدارة.

حيث أكدت العديد من الدراسات على الإنعكاسات الواضحة للتأثيرات المختلفة للثقافة المجتمعية والأخلاقية للنوع على الثقافة التنظيمية للعديد من الدول، ويتفق ذلك مع ما أشار إليه كل من (Fernando and Chowdhury, 2010) بأن الخلفية الثقافية للفرد لها تأثير كبير على الحس الأخلاقي لديه، الأمر الذي يحدد في نهاية المطاف العديد من الممارسات في مختلف المجالات، بالشكل الذي دعى العديد من التنظيمات لأخذ التأثيرات الخاصة بالنوع (ذكور-إناث) في الحسبان عند إجراء أي نوع من التقييمات مثال على ذلك ما قدمه إطار العمل الخاص (Gray, 1988)، والذي يرى أن المجال المحاسبي يرتبط بتوجهات القيم الثقافية المجتمعية وما يترتب عليها من تحقيق رغبات كافة الأطراف المستفيدة من أفراد المجتمع، بحيث قام في هذا الإطار بالربط بين الأبعاد الثقافية والممارسات أو القيم المحاسبية. والذي يعبر عن القيم المجتمعية على المستوى الثقافي للبيئة المحاسبية (الأبعاد الثقافية لمهنة المحاسبة)، والتي توضح التأثيرات الثقافية على طريقة الممارسات المحاسبية معتمداً في ذلك على الأبعاد الثقافية الخمس لهوفستيد (Hofstede, 1981) كأحد الأبعاد الأكثر استخداماً في الأوساط الثقافية للتعبير عن الاختلافات الثقافية والذي يمثل النوع أحد هذه الأبعاد. وتتمثل الأبعاد الثقافية وفقاً لـ (Hofstede, 1981) في:

- 1- الفردية مقابل الجماعية.
- 2- قوة النفوذ الوظيفي مقابل ضعف النفوذ الوظيفي.
- 3- تجنب عدم التأكد.
- 4- الذكورة مقابل الأنوثة.
- 5- التوجه بعيد المدى مقابل التوجه قصير المدى.

أما فيما يتعلق بالقيم المحاسبية، فقد أشار (Gray, 1988) إلى أربعة أبعاد للقيم المحاسبية تؤثر على ممارسات إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي من وجهة نظره، وتتمثل في:

- 1- المهنية مقابل الرقابة التشريعية (Professionalism versus Statutory Control): وتعنى تفضيل ممارسات الحكم المهني للأفراد (Professional Judgment) والتنظيم الذاتي للمهنة ورفض التوافق مع المتطلبات القانونية المفروضة.
- 2- التوحيد مقابل المرونة (Uniformity versus Flexibility): ويعنى تفضيل التوحيد والاتساق عن المرونة في التفاعل مع الظروف المحيطة.
- 3- التحفظ مقابل التفاؤل (Conservatism versus Optimism): ويعنى تفضيل مدخل حذر في القياس للتعامل مع عدم التأكد للأحداث المستقبلية بدلاً من مدخل التفاؤل.

4- السرية مقابل الشفافية (Secrecy versus Transparency):

ويعنى تفضيل السرية والتعظيم (Confidentiality) وتقييد إنتاج وتوفير المعلومات مقابل الاستعداد لتوفير الشفافية للمستخدمين.

وارتباطاً بذلك، فقد عرض (Gray, 1988) نموذجاً لربط الأبعاد المحاسبية من وجهة نظره، والأبعاد الثقافية المقترحة من قبل (Hofstede, 1983)، وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (1). ويتضح أن الفردية وتجنب عدم التأكد سوف تؤثر على المحاسبة ككل، تتبع بتفاوت السلطة ثم الذكورية.

جدول رقم (1): العلاقات بين القيم المحاسبية وفقاً لمنظور (Gray, 1988) والأبعاد الثقافية من منظور (Hofstede, 1983)

القيم المحاسبية لـ (Gray)				الأبعاد الثقافية لـ (Hofstede)
السرية	التحفظ	التوحيد	المهنية	
-	-	-	+	الفردية
+	?	+	-	تفاوت القوى والسلطة
+	+	+	-	تجنب عدم التأكد
-	-	?	?	الذكورية

لاحظ أن:

+ : يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات.

- : يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات.

? : يشير إلى أن طبيعة العلاقة غير واضحة.

وقد ميز إطار العمل لـ (Gray, 1988) أنه يمكن ربط العنصر الأول والثاني (الاحترافية، الاتساق) بعملية الإفصاح والقياس المحاسبي للممارسات المحاسبية، بينما يؤثر (التحفظ) في قياس الأصول والفوائد، في حين تؤثر (السرية) على طبيعة وحدود الإيضاحات المحاسبية (Suliaman and Willett, 2003). وإعتماداً على تلك الأبعاد وبالتركيز على التأثيرات الإدارية والمحاسبية للنوع وخاصة الإناث فنجد أنه غالباً ما يتصف العنصر النسائي بأنه (أقل ميلاً للتأكد، أقل عدائية، أقل مغالاة في الثقة، أكثر قلقاً، أكثر تجنباً للمخاطر، وأكثر تمسكاً بالأخلاقيات) وذلك مقارنة بنظرانهم من الذكور من حيث الشخصية الثقافية والحس الأخلاقي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المجتمعات الذكورية تتصف بأنها أكثر توجهاً للأمور المادية والمالية، كما أنها أكثر عدائية وطموحاً وأكثر تنافسية، بالإضافة إلى أنها تتصف

بكونها أقل اهتماماً باحتياجات الأطراف الأخرى (مستثمرين، عملاء، منافسين، وشركاء العمل)، كما أنها أقل اهتماماً بقيمة الشركة (Blodgett et al., 2001). وتخلق تلك الصفات بيئة عمل غير عادلة (Chan et al., 2012). ويمكن عزو تلك الصفات التي يتمتع بها العنصر النسائي إلى التحفظ وعدم الميل إلى التحايل (Vermeir and Van Kenhove, 2008)، وأن مثل هذه الصفات الشخصية، وخاصة في أفراد الإدارة العليا، يمكن أن تؤثر في كيفية إدارة الشركة، كما أن هذه الاختلافات وخاصة بين عناصر الإدارة تؤثر بشكل كبير على جودة التقرير المالي (Peni and Vahamaa, 2010). وتتجلى هذه الاختلافات أيضاً في استراتيجية الاستثمار لكل منهم، فنجد أن الإناث أكثر تجنباً للمخاطر عند اتخاذ القرار الاستثماري (Krishnan et al., 2008) كما أنهن يحتفظن بحساباتهن الاستثمارية لفترة أطول، والتي يعزو إليها تحقق نسبة أكبر من العوائد مقارنة بنظرانهم من الذكور (Barber et al., 2001; Huang et al., 2009)، بالإضافة إلى المعايير الأخلاقية الصارمة التي يضعها العنصر النسائي عند صناعة القرار، والتوجهات الصارمة تجاه تضارب المصالح بين المستخدمين والإدارة وعمليات المضاربة وانتهاك سياسة الشركة مقارنة بالذكور (Brown, 2001; Thorne et al., 2003; Flynn and Adams, 2004). وقد أظهرت دراسات عديدة مثل (Gul et al., 2013; Srinidhi et al., 2011) علاقة موجبة بين مشاركة العنصر النسائي في مجلس الإدارة و جودة التقرير المالي، كما كان لها نفس التأثير في لجان المراجعة (Thiruvadi and Hung, 2011)، وفي الإدارة العليا (Krishnan et al., 2010; Barua et al., 2010; Peni et al., 2010). كما أوضحت دراسة (Francoeur et al., 2008) أن التعاملات التي تتم داخل الشركة في الظروف المعقدة يتولد عنها مردودات غير طبيعية هامة وإيجابية في حال كانت تضم نسبة كبيرة من العنصر النسائي في الإدارات العليا. كما أوضحت دراسة (Adams and Ferreira, 2009) أن المديرات من العنصر النسائي يتخذن إجراءات رقابية وإشرافية أكثر فعالية في الممارسات الإدارية، كما أنهن أقل ميلاً نحو أية دوافع انتهازية قد تؤدي بهن إلى إدارة الأرباح مقارنة بالذكور (Gul, 2013: 533)، ونتيجة لهذه الإجراءات المتبعة من قبل العنصر النسائي المشارك في هذه اللجان يلاحظ أن هناك تحسناً في جودة الأرباح.

القسم الثالث

الدراسات السابقة وتطوير فرضية البحث

أولاً: مراجعة الدراسات السابقة

فيما يلي عرض ومراجعة الدراسات السابقة التي إهتمت بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث محل الدراسة :

(1)- دراسة (Krishnan et al., 2008):

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين نوع "جنس" أفراد الإدارة العليا و جودة الأرباح، اعتمدت الدراسة على عينة مأخوذة من قاعدة بيانات الثروة الموثقة من قبل منظمة (Catalyst, 2004) والمكونة من 500 شركة خلال الفترة 1996-2000، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين تواجد العنصر النسائي بين أفراد الإدارة العليا وجودة الأرباح، وأن هناك تحسن ملحوظ في صافي الربح في الشركات التي تضم العنصر النسائي بين أفراد الإدارة العليا، وأن تعيين المزيد من العنصر النسائي في الإدارة ينتج عنه تزايد في جودة التقارير المالية.

(2)- دراسة (Ye et al., 2010):

هدفت الدراسة لاختبار أثر إختلاف النوع "الجنس" لأعضاء الإدارة التنفيذية على جودة الأرباح في الشركات المدرجة بالسوق الصينية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 5216 شركة من الشركات المدرجة بالسوق الصينية خلال الفترة 2001-2006، وأظهرت النتائج عدم وجود تأثير واضح (أو فروق معنوية) علي جودة الأرباح في الشركات التي بها تنوع في الجنس بين أفراد الإدارة التنفيذية العليا مقارنة بالشركات التي تضم مدراء من الذكور فقط.

(3)- دراسة (Peni et al., 2010):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المديرين التنفيذيين الإناث وإدارة الأرباح ، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 391 شركة من شركات (S&P) خلال الفترة 2003-2007، وتوصلت النتائج إلى أن نوع المدراء التنفيذيين للشركة يؤثر في جودة تقرير الربحية، وأن الشركة التي تضم مدراء ماليين من النساء تساهم في تقليل الحكم الشخصي لاستحقاقات الدخل، ذلك أن المدراء الماليين من النساء يتبعون استراتيجية أكثر تحفظاً في إعداد التقارير المالية، وتوصلت النتائج أيضاً إلى أن إختلافات النوع والمتمثلة في (التحفظ - المخاطرة - انتهازية الإدارة) لها أهمية كبيرة لضمان جودة تقارير المعلومات المالية.

(4)- دراسة (Srinidhi et al., 2011):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مشاركة العنصر النسائي في مجلس الإدارة وجودة الأرباح، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات بالولايات المتحدة خلال الفترة 2001-2007، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة العنصر النسائي في مجلس الإدارة تسهم في تحسين كبير في جودة الأرباح، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وأن مشاركة العنصر النسائي تزيد من جودة الربح من خلال تحسين دقة وفعالية الرقابة في مجلس الإدارة.

(5)- دراسة (Chan et al., 2012):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الأبعاد الثقافية والحس الأخلاقي وبين حوكمة الشركات، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الإنحدار لعينة مكونة من 271 شركة من 12 دولة ومنطقة، وأكدت النتائج بأن الأبعاد الثقافية لـ (Hofstede) تستطيع أن تفسر الاختلافات في ممارسات حوكمة الشركات، كما أكدت النتائج أيضاً على تأثير الثقافة على الحس الأخلاقي، والذي يحدد في نهاية المطاف ممارسات حوكمة الشركات في مختلف المناطق.

(6)- دراسة (Ho et al., 2015):

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين نوع المدير التنفيذي والتحفظ المحاسبي، واعتمدت الدراسة على بيانات مستخرجة من (COMPUSTAT) لعينة من الشركات خلال الفترة 1996 وحتى عام 2008 بعدد 13206 تقارير سنوية للشركات، وقد اعتمدت الدراسة أيضاً على بيانات قياس مكافحة المخاطر (ART) مأخوذة من مصفوفة المخاطر الحكومية، وقاعدة البيانات الخاصة بالإدارة "IRRC"، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تضم مدراء تنفيذيين من العنصر النسائي أكثر تحفظاً في تقارير الأرباح، كما أوضحت مدى أهمية إدارة العنصر النسائي خاصة في الشركات ذات العدد الكبير من القضايا الدعائية ودرجة المخاطرة بها عالية.

(7)- دراسة (Ginesti et al., 2018):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مشاركة العنصر النسائي في مجلس الإدارة ومصداقية التقارير السنوية، وتم جمع بيانات الدراسة من البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت لسوق الأوراق المالية في إيطاليا، وذلك لعينة مكونة من 435 تقريراً سنوياً خلال الفترة من 2009 إلى 2013، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمشاركة العنصر النسائي في مجلس الإدارة على مصداقية وشفافية الإفصاح عن البيانات بالشركات التي لديها إتصالات ضعيفة بمجلس الإدارة، بينما يكون التأثير عكسي في الشركات التي لديها إتصالات كبيرة في مجلس الإدارة.

ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة

1- أجمعت الدراسات السابقة على قياس متغير التنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة عن طريق إعتباره متغير وهمي يأخذ القيمة "واحد" في حال تواجد العنصر النسائي في مجلس الإدارة ويأخذ القيمة "صفر" بخلاف ذلك، كما قامت دراسة (Ginesti et al.,2018) بقياس هذا المتغير باستخدام مقياس آخر بالإضافة للمقياس السابق وهو "نسبة تواجد العنصر النسائي في مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة".

2- توصلت معظم تلك الدراسات مثل (HO et al., 2015; Srinidhi et al., 2011 ; Chan et al., 2012; Krishnan et al., 2008 ; Peni et al., 2010 ; Ginesti et al.,2018) إلى وجود علاقة طردية بين النوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة وكل من جودة الأرباح و جودة التقارير المالية والتحفظ المحاسبي ومصداقية وشفافية الإفصاح، بينما توصلت دراسة (Ye et al., 2010) إلى عدم وجود علاقة أو تأثير واضح لعضوية العنصر النسائي علي جودة الأرباح.

3- بمراجعة الدراسات السابقة نجد أن دراسة (Ho et al., 2015) هي فقط التي تتطرق بشكل مباشر إلى "دراسة العلاقة بين نوع المدير التنفيذي والتحفظ المحاسبي" موضوع البحث، بينما باقى الدراسات السابقة لم تتطرق بشكل مباشر لموضوع البحث ولكنها تناولته بشكل ضمني أو غير مباشر، حيث قامت تلك الدراسات بدراسة العلاقة بين النوع "مشاركة العنصر النسائي" في مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح و جودة التقارير المالية والتحفظ المحاسبي ومصداقية وشفافية الإفصاح.

4- جميع الدراسات السابقة أجريت خارج البيئة المصرية، وفي حدود علمنا لا يوجد بالبيئة المصرية دراسة تطرقت بشكل مباشر لدراسة العلاقة بين النوع "مشاركة العنصر النسائي" في مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، لذا نرى أنه من الأهمية القيام بالبحث الحالي لإبراز أهمية ودور مشاركة العنصر النسائي في مجلس الإدارة، وإنعكاس ذلك على الممارسات المحاسبية وأداء الشركة بوجه عام وعلى ممارسات التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة المصرية بوجه خاص.

ثالثاً: تطوير فرضية البحث

في ضوء النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة (HO et al., 2015 ; Srinidhi et al., 2011; Chan et al., 2012; Krishnan et al., 2008; Peni et al., 2010; Ginesti et al.,2018) والتي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين النوع (مشاركة العنصر

النسائي) في مجلس الإدارة وكل من جودة الأرباح و جودة التقارير المالية والتحفظ المحاسبي ومصداقية وشفافية الإفصاح، وإتساقاً مع مشكلة وهدف البحث يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي:

يوجد تأثير للتنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

القسم الرابع

الدراسة الإختبارية

سيتم في هذا الجزء من البحث إستعراض الدراسة الإختبارية التي تم القيام بها لإختبار فرضية البحث، وذلك من خلال إيضاح الجوانب التالية: [تصميم الدراسة & التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الدراسة الإختبارية].

أولاً: تصميم الدراسة:

1- مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي يبلغ عددها حوالي 221 شركة موزعة على 17 قطاع ، وتم الإعتماد على عينة عشوائية بسيطة من هذه الشركات للفترة من 2015- 2018، مع إستبعاد البنوك والمؤسسات المالية نظراً لإختلاف القواعد والممارسات المحاسبية الخاصة بتلك الشركات مقارنة بالشركات غير المالية، وتكونت العينة من 119 شركة موزعة على 15 قطاع بعدد مشاهدات 476 مشاهدة، [ويوضح ملحق رقم "1" بيان بالشركات والقطاعات الخاضعة لعينة الدراسة]، ويوضح الجدول رقم (2) التالي التوزيع القطاعي لعينة الدراسة.

جدول رقم (2): التوزيع القطاعي لشركات العينة

عدد الشركات	القطاع	المسلسل
1	الإتصالات	1
1	الإعلام	2
16	الأغذية والمشروبات	3
17	التشييد ومواد البناء	4
3	التكنولوجيا	5
14	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	6
11	الرعاية الصحية والأدوية	7
9	السياحة والترفيه	8
16	العقارات	9
3	الغاز والبتروك	10
7	الكيمائيات	11
1	المرافق	12
9	المنتجات المنزلية والشخصية	13
7	الموارد الأساسية	14
4	الموزعون وتجار التجزئة	15
119	مجموع شركات العينة	
221	مجموع الشركات المقيدة بالبورصة	
43	عدد الشركات التي تنتمي لقطاع البنوك والخدمات المالية	
178	عدد الشركات غير المالية المقيدة (مجتمع الدراسة)	
54 %	نسبة العينة إلى إجمالي الشركات المقيدة	
67 %	نسبة العينة إلى إجمالي الشركات غير المالية المقيدة	

2- النموذج العام للدراسة:

لإختبار فرض البحث تم استخدام نموذج الانحدار التالي:

$$ACC_CONS_{it} = \beta_0 + \beta_1 FBM_{it} + \beta_2 BSIZE_{it} + \beta_3 BIND_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 PRO_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

التحفظ المحاسبي للشركة i في العام t.	=	ACC_CONS _{it}
عضوية العنصر النسائي للشركة i في العام t.	=	FBM _{it}
حجم مجلس الإدارة للشركة i في العام t.	=	BSIZE _{it}
استقلالية مجلس الإدارة للشركة i في العام t.	=	BIND _{it}
حجم الشركة i في العام t.	=	SIZE _{it}
الرفع المالي للشركة i في العام t.	=	LEV _{it}
ربحية الشركة i في العام t.	=	PRO _{it}
بند الخطأ للشركة i في العام t.	=	ε _{it}

3- التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

1/3- التحفظ المحاسبي:

لاختبار العلاقة بين عضوية العنصر النسائي في مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، يتم استخدام نموذج (Givoly and Hayn, 2000) لقياس التحفظ المحاسبي، وذلك على النحو التالي:

• الاستحقاقات السالبة (Givoly and Hayn, 2000):

ويعتمد هذا المقياس على قيمة الاستحقاقات قبل الإهلاكات، ويعزو استمرار ظهور الاستحقاقات السالبة على الرغم من استمرار التدفقات النقدية إلى وجود أرباح غير معترف بها تؤدي إلى خفض الأرباح المتراكمة عبر السنوات ناتجة عن اتباع سياسة التحفظ المحاسبي. ويتم حسابها بنسبة الاستحقاقات الإجمالية إلى مجمل الأرباح، ويتم حساب الاستحقاقات الإجمالية وفقا لدراسة (Givoly and Hayn, 2000; Jain and Rezaee, 2004) بالفرق بين الربح التشغيلي والتدفق النقدي التشغيلي، وذلك من خلال المعادلة رقم (2). وتجدر الإشارة إلى أنه يتم ضرب الاستحقاقات الإجمالية في سالب واحد، لضمان أن تأخذ القيم الأكبر دلالة لتحفظ محاسبي أكبر (عفيفي، 2016).

$$TACC_{it} = (NI_{it} + DEP_{it}) - OCF_{it} \quad (2)$$

حيث إن:

إجمالي استحقاقات الفترة.	=	TACC _{it}
الربح قبل البنود غير العادية.	=	NI _{it}
إهلاك الفترة.	=	DEP _{it}
التدفقات النقدية التشغيلية.	=	OCF _{it}

2/3- عضوية العنصر النسائي في مجلس الإدارة:

متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود عناصر نسائية بمجلس الإدارة، والقيمة (0) في حال عدم تواجده.

3/3- المتغيرات الضابطة:

يوضح جدول رقم (3): المتغيرات الضابطة وتعريفها الإجرائي

رمز المتغير	مببرات الاستخدام	التعريف الإجرائي	المتغيرات الضابطة
BSIZE _{it}	اختلفت الدراسات في تحديد العلاقة بين حجم المجلس والتحفظ المحاسبي، أشارت دراسة (Ahmed and Duellman, 412: 2007) إلى عدم وجود علاقة بين حجم المجلس والتحفظ المحاسبي، في حين أن دراسة (Kiel and Nicholson, 2003: 193-194) و (مليجي، 2014: 17-18) وجدت علاقة طردية بين حجم المجلس والتحفظ المحاسبي من خلال علاقة حجم المجلس وقيمة المنشأة والحد من ممارسات إدارة الربح.	عدد الأعضاء في مجلس الإدارة	حجم المجلس
SIZE _{it}	حيث اختلفت الدراسات في تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركة، في دراسة (عفي، 2008: 460) أشار إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير تتعرض لتكاليف وضغوط سياسية أكبر (ضرائب أعلى، رقابة على الأسعار، مسئولية اجتماعية وبينية) مما تتعرض له الشركات صغيرة الحجم، لذا فإن الأولى تتبنى ممارسات سياسية متحفظة أكثر لتقليل الضغوط السياسية (Bushman and Piotorski, 2006: 27-44)، على العكس فإن دراسة (السهلي، 2009: 17) لم تجد علاقة بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي، كما أكدت كل من دراسة (كساب، 2011: 322-324) و (Basu, 2001: 27) على وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي رغبة من الشركة في تجنب مخاطر الدعاوي القضائية التي تتعرض لها الشركات ذات الحجم الصغير.	اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول	حجم الشركة

رمز المتغير	مببرات الاستخدام	التعريف الإجرائي	المتغيرات الضابطة
BIND _{it}	أكدت دراسة (Ahmed and Duellman, 2007: 433-) (434) على أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة أقل تعرضاً للعقوبات المفروضة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكي لالتزامها بالسياسات المحاسبية المتحفظة، كما توصلت دراسة (Roslinda, 2011: 1010) إلى وجود علاقة طردية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ودرجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.	عدد الأعضاء غير التنفيذيين / إجمالي عدد أعضاء المجلس	استقلالية مجلس الإدارة
LEV _{it}	اختلفت الآراء حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي ونسبة المديونية أو الرفع المالي فنجد أن دراسة كل (السهلي، 2009: 19-18)، (حمدان، 2012: 419)، (Shuto and Takada, 2010: 11,16) وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والرفع المالي، ذلك أن الشركات التي يزيد نسبة اعتمادها على الديون تؤدي إلى زيادة احتمالية تعثرها المالي مما يدفعها للمحافظة على مستوى معين من الأرباح، على العكس نجد دراسة (كساب، 2011: 324-325) وجدت علاقة موجبة بين نسبة المديونية ومستوى التحفظ المحاسبي.	إجمالي الالتزامات إجمالي / الأصول	الرفع المالي
PRO _{it}	وتشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والربحية، إلا أنها اعتمدت على الآثار المؤقتة للتحفظ المحاسبي، وأشار البعض إلى عدم وجود علاقة (السهلي، 2009: 14). على العكس تشير دراسة كل من (أبو الخير، 2008: 8)، (Watts, 2003: 5) على وجود علاقة موجبة بين استمرارية الشركة متمثلة في معدل العائد على الأصول (الربحية) والتحفظ المحاسبي من خلال (الآثار المتراكمة للتحفظ المحاسبي على مدار السنوات القادمة).	صافي الربح / متوسط إجمالي أصول الفترة.	الربحية

ثانياً: التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الدراسة الإختبارية:

1- الإحصانات الوصفية:

يوضح الجدول رقم (4) الإحصانات الوصفية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في (القيمة الدنيا والعليا، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري)، وقد كانت النتائج كالاتي:

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي للبيانات

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ACC_CONS	476	-0.64180	0.43737	-0.0121170	0.08807932
FBM	476	0	1	0.46	0.499
BSIZE	476	1	17	7.94	2.954
BIND	476	0.00	1.00	0.7010	0.20717
SIZE	476	7.39	10.22	8.7253	0.61799
LEV	476	0.00	2.62	0.4142	0.28474
PRO	476	-0.77	0.67	0.0483	0.10986
Valid N (listwise)	476				

- ظهر مركز القيم للتحفظ المحاسبي بمتوسط حسابي بلغ (-0.0121170) وإنحراف معياري عن مركز القيم قدره (0.08807932)، كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لتشتت البيانات (-0.64180، 0.43737) على التوالي وذلك لعدد مشاهدات بلغ (476) مشاهدة.

- ظهر متغير عضوية العنصر النسائي كمتغير وهمي بمتوسط بلغ (0.46) وإنحراف معياري قدره (0.489) كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لتشتت البيانات (0، 1) على التوالي وذلك لعدد من المشاهدات بلغ (476).

- ظهر المتغير الخاص بحجم المجلس بمتوسط بلغ (7.94) وإنحراف معياري قدره (2.954) كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لتشتت البيانات (1، 17) على التوالي وذلك لعدد من المشاهدات بلغ (476) مشاهدة.

- ظهر المتغير الخاص باستقلالية المجلس بمتوسط بلغ (0.7010) وإنحراف معياري قدره (0.20717) كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لتشتت البيانات (0، 1) على التوالي وذلك لعدد من المشاهدات بلغ (476) مشاهدة.

- ظهر المتغير الخاص بحجم الشركة بمتوسط بلغ (8.7253) وإنحراف معياري قدره (0.61799) كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لتشتت البيانات (7.39، 10.22) على التوالي وذلك لعدد من المشاهدات بلغ (476).

- ظهر الرفع المالي أو المديونية بمتوسط حسابي بلغ (0.4142) وإنحراف معياري قدره (0.28474) كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لتشتت البيانات (0، 2.62) على التوالي وذلك لعدد من المشاهدات بلغ (476) مشاهدته.

- ظهرت الربحية بمتوسط بلغ (0.0483) وإنحراف معياري قدره (0.10968) كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لتشتت البيانات (-0.77، 0.67) على التوالي وذلك لعدد من المشاهدات بلغ (476) مشاهدة.

2 - الإحصاءات التحليلية (نموذج الإنحدار):

لدراسة وإختبار أثر التنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد " The Multiple Regression Model"، وإستخدم طريقة تحليل الانحدار Enter Regression بهدف الوصول إلى أي المتغيرات التفسيرية (المستقلة والضابطه) لها تأثيراً على المتغير التابع، وكذلك إبراز نسبة مساهمة كل متغير مفسر للعلاقة بالمتغير التابع ، وكانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

تم أولاً التحقق من مدى وقوع نموذج الانحدار المقدر في أي مشكلة من مشاكل القياس والتي قد تنشأ نتيجة لتخلف أحد فروض طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تستخدم في تقدير نماذج الانحدار (عنانى، 2011) : حيث تم استخدام إختبار دربن واطسون (Durbin-Watson)، للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين أخطاء نموذج الانحدار أم لا ؟ وبحسابه تم التوصل من هذا الإختبار إلى معاملات بالكشف عنها في جداول دربن واطسون (Durbin-Watson) وجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في ظل هذه المعاملات لنموذج الانحدار المقدر، كما تم التحقق من مدى وقوع النموذج المقدر في مشكلة الإزدواج الخطي Multi-collinearity أي التأكد من مدى وجود ارتباط مؤثر ما بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض من خلال قياس معامل التضخم " VIF " فوجد أن جميع قيم معاملات التضخم "VIF" لمتغيرات نماذج الانحدار لم تتجاوز 10 ؛ حيث بلغت أقصى قيمة لمعامل التضخم في النماذج المقدره (1.668) وهو ما يعني عدم وقوع النموذج المقدر في هذه المشكلة من مشاكل القياس، كما تم استخدام إختبار كولمجرروف سمينروف Kolomogrov-Siminrov للتأكد من إعتدالية الأخطاء العشوائية Normality ووجد أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي لجميع نماذج الانحدار المقدره حيث كانت نتيجة الإختبار غير دالة إحصائياً بمعنى قبول الفرض العدم وهو أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي (Sig. 'K.S' = 0.284 أكبر من 0.05)، ومما سبق يتضح تحقق أهم شروط استخدام نموذج الانحدار وخلو نموذج الانحدار المقدر من أية مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه، و يوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (5)
نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار β	قيمه t	الدلالة Sig	VIF
المقدار الثابت β_0	-0.138	-2.504		
β_1 FBM	-0.017	-2.202	0.028	1.130
β_2 BSIZE	0.002	1.271	0.204	1.668
β_3 BIND	-0.023	-1.147	0.252	1.349
β_4 SIZE	0.016	2.526	0.012	1.217
β_5 LEV	0.008	0.578	0.564	1.253

1.209	0.000	-7.762	-0.282	β_6 PRO
معامل التحديد $R^2 =$				15.8 %
0.000 = دلالة F		14.592 =		فيمة F
1.967 =		Durbin- Watson 'D.W.'		
0.284 =		Sig 'K.S'		

يتضح من الجدول رقم (5) السابق ما يلي:

- أن نموذج الإنحدار المقدر خالي من أى مشاكل قياسية تؤثر على نتائجه.
- أن النموذج المقدر معنوي إحصائياً وفقاً لما يظهره اختبار F حيث بلغت معنوية الإختبار للنموذج (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 5 %.
- تشير النتائج إلى أن المتغير المستقل (المتغيرات المفسرة جميعاً وليس العنصر النسائي فقط) يفسر 15.8% من التغيرات فى المتغير التابع (التحفظ المحاسبى) والباقى يرجع إلى عوامل أخرى.
- وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين عضوية العنصر النسائي فى مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبى، ويتضح ذلك من نتيجة إختبار T والتي بلغت (-2.202) وبلغت دلالة الإختبار (Sig= 0.028) وهي أقل من مستوى المعنويه 5% وهو ما يعنى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية ، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار (-0.017) وهو يشير إلى أن العلاقة عكسية.
- كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبى، ويتضح ذلك من نتيجة إختبار T والتي بلغت (2.526) وبلغت دلالة الإختبار (Sig= 0.012) وهي أقل من مستوى المعنويه 5% وهو ما يعنى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية ، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار (+0.016) وهو يشير إلى أن العلاقة طردية.
- كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين ربحية الشركة والتحفظ المحاسبى، ويتضح ذلك من نتيجة إختبار T والتي بلغت (-7.762) وبلغت دلالة الإختبار (Sig= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنويه 5% وهو ما يعنى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية ، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار (-0.282) وهو يشير إلى أن العلاقة عكسية.
- وتشير النتائج إلى أن كل من متغيرات (الرفع المالى ، إستقلالية مجلس الإدارة ، وحجم مجلس الإدارة) ليس لها تأثير معنوى على التحفظ المحاسبى، حيث بلغت دلالة الإختبار لهم (0.564 ، 0.252 ، 0.204) على الترتيب وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يعنى أنه لا يوجد تأثير معنوى لهذه المتغيرات على التحفظ المحاسبى.

ومن خلال نتائج تحليل الإنحدار السابق عرضها يمكن التوصل إلى ما يلي : قبول فرض الدراسة حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية للتنوع (مشاركة العنصر النسائي) في مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.

القسم الخامس

خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

إستهدف البحث دراسة العلاقة بين التنوع في مجلس الإدارة من حيث النوع (عضوية العنصر النسائي في مجلس الإدارة) وتأثيرات الخلفية الثقافية والأخلاقية لكل منهم على الممارسات المحاسبية بالتركيز على الميول والسمات الثقافية للمدراء من الإناث على ممارسات التحفظ المحاسبي حيث يغلب عليها التحفظ وعدم التأكد والتي تتشابه مع دوافع الطلب على التحفظ المحاسبي. وأعدمت الدراسة على عينة من الشركات المساهمة المصرية بلغ عددها 119 شركة موزعة على 15 قطاع بعد إستبعاد البنوك والمؤسسات المالية لإختلاف الممارسات المحاسبية الخاصة بها بالإضافة لحذف الشركات غير مكتملة البيانات وذلك للفترة من عام 2015: 2018 بعدد مشاهدات 476 مشاهدة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- قبول فرض الدراسة، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية وتأثير ذات دلالة إحصائية معنوية لعضوية العنصر النسائي في مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي، وهو ما يعنى أن وجود العنصر النسائي في مجلس إدارة الشركات يؤثر بالسلب على ممارسات التحفظ المحاسبي، و يمكن تفسير وإرجاع ذلك إلى أنه بالرغم من ما يشير إليه التوجه النظري إلى أن الإناث بطبيعتها تميل إلى تجنب المخاطر وبالتالي هي أكثر تحفظاً من الذكور ، وبالتالي فإذا كان عدد الإناث المشاركين في مجلس الإدارة أكبر من عدد الذكور فيكون من المتوقع أن يزيد ذلك من ممارسات التحفظ المحاسبي، إلا أنه في الشركات المصرية (الخاضعة لعينة الدراسة) نجد أن أعضاء مجالس الإدارة يغلب عليها المنظور الذكوري نظراً لتزايد نسبة الذكور مقارنة بالإناث في مجالس الإدارة بمصر.

2- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي، ويمكن تفسير وعزو ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم قد تلجأ إلى سياسات التحفظ المحاسبي محاولة منها لتجنب الضغوط أو التكاليف السياسية التي غالباً ما تنتج عن (ضرائب أعلى، رقابة على الأسعار، مسئولية اجتماعية وبيئية).

3- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين ربحية الشركة والتحفظ المحاسبي، ويمكن تفسير وإرجاع معنوية العلاقة العكسية بين ربحية الشركة والتحفظ المحاسبي إلى الأثار المؤقتة الناتجة عن السياسات المتحفظة المستخدمة.

4- أن كل من متغيرات (الرفع المالى ، إستقلالية مجلس الإدارة ، وحجم مجلس الإدارة) ليس لها تأثير معنوى على التحفظ المحاسبي.

وفى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها من هذه الدراسة ، يوصى بما يلى:

- 1- على المستوى المجتمعى: ففى ظل التطور الذى تشهده مصر فى الفترة الحالية، والمناداة بمشاركة العنصر النسائى فى المناصب القيادية والسياسية، نرى أن هناك ضرورة لإصدار القوانين واللوائح التى تدعم وجود العنصر النسائى فى مجالس الإدارة وتحقيق التوازن بين الجنسين.
- 2- وعلى المستوى البحثى: يمكن إقتراح مجموعة من الأبحاث المستقبلية لدراسة الموضوعات التالية:

- دراسة أثر التنوع الجنسى فى مجلس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات التجنب الضريبي.
- دراسة أثر التنوع الجنسى فى مجلس الإدارة ولجان المراجعة على إلتزام الشركات بمتطلبات التنمية المستدامة.
- دراسة أثر التنوع الجنسى فى مجلس الإدارة ولجان المراجعة على تكلفة رأس المال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه، (2008)، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية". مجلة التجارة والتمويل، العدد الأول: 1-63.
- السهلي، محمد بن سلطان القباني، (2009)، "التحفظ المحاسبي عن إعداد التقارير المالية للشركات السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، العدد الأول: 7-25.
- حماد، أحمد هاني بحيري، (2012)، "نظرية المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الطبعة الثانية.
- حمدان، علام محمد موسي، (2012)، "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، مجلد 8، العدد الأول: 22-41.
- راشد، محمد إبراهيم محمد، (2010)، "دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والإقتراض- دراسة تطبيقية- على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- سعد الدين، إيمان محمد، (2013)، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، العدد الأول: 299-342.
- شاهين، محمد أحمد، (2011)، "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة- بالتطبيق على سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع: 423-478.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2008)، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية - دراسة إختبارية في البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول: 459-461.
- _____، (2016)، "العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحفظ المالي - دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني .
- عناني، محمد عبد السميع، (2011)، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS"، الطبعة الثانية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- كساب، ياسر السيد، (2011)، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني: 298-340.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (2014)، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية". المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا: 245-301.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbott, L. J. and G. F. Parkers, (2004),"Audit Committee Characteristics and Restatement Auditing, *A Journal of Practice and Theory* 23 (1): 69-87.
- Adams, R. and D. Ferreira, (2009),"Women in The Boardroom and their Impact on Governance and Performance", *Journal of Financial Economics* 94 (2): 291-309.
- Ahmed, A. and S. Duellman,(2007),"Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis", *Journal of Accounting and Economics* 43: 411-431.
- Ball, R., S. Kothari and A. Robin,(2000),"The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings", *Journal of Accounting and Economics* 29(1): 1-51.
- Barber, B. M. and T. Odean,(2001),"Boys will be Boys: Gender, Overconfidence, and Common Stock Investment", *The Quarterly Journal of Economics* 116 (1): 261-292.
- Barua, A., L. F. Davidson, D. V. Rama, and S. Thiruvadi,(2010),"CFO Gender and Accruals Quality", *Accounting Horizons* 24 (1): 25–39.
- Basu, S.,(1997),"The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", *Journal of Accounting and Economics* 24 (1): 3-37.
- Basu, S., L. Hwang and C. Jan,(2001),"Differences in Conservatism between Big eight and non – Big eight Auditors",*Working Paper*. Available at: www.ssrn.com
- Beaver, W. and S. Ryan,(2000),"Biases and Lags in Book value and Their Effects on The Ability of The Book-to-market ratio to predict Book Return on Equity", *Journal of Accounting Research* 38: 127-148.
- Blodgett, J. G., L. C. Lu, J. M. Rose and S. J. Vitell,(2001),"Ethical Sensitivity to Stakeholder Interests: A cross-cultural comparison", *Journal of Academy of Marketing Science* 29 (2): 190-202.

- Brown, L. D.,(2001),"A temporal Analysis of Earnings Surprises: Profits Versus Losses", *Journal of Accounting Research* 39 (September): 221-242.
- Burke, R. J. and S. Vinnicombe,(2008),"Women on Corporate Boards of Directors: International Issues and Opportunities", *Journal of Financial Economics* 32 (2): 195-207.
- Bushman, M. and J. Piotroski,(2006),"Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions", *Journal of Accounting and Economics* 42: 107-14.
- Catalyst Group,(2004),"The bottom line: Connecting Corporate Performance and Gender Diversity", *Research report sponsored by BMO Financial Group; Catalyst Publication Code D58; ISBN # 0-89584-244-0.*
- Chan, A. W. H. and Y. C. Hoi,(2012),"Cultural Dimensions, Ethical Sensitivity, and Corporate Governance", *Journal of Business Ethics* 110: 45-59.
- Chen, C. and S. Zhu,(2013),"Financial Reporting Quality, Debt Maturity, and The Cost of Debt: Evidence from China", *Emerging Markets Finance & Trade*. 49 (4): 236-253.
- Faccion, M., M. T. Marchica and M. Roberto,(2012),"CEO Gender, Corporate Risk-Taking, and The Efficiency of Capital Allocation", Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2021136>.
- Fernando, M. and R. M. M. I. Chowdhury,(2010),"The Relationship between Spiritual Well-being and Ethical Orientations in Decision Making: An Empirical Study with Business Executives in Australia", *Journal of Business Ethics* 95: 211–225.
- Flynn, P. and S. M. Adams,(2004),"Changes will bring more Women to Boards", *Financial Executive* 20 (2):32-43.

- Francoeur, C., R. Labelle and B. Sinclair-Desgagne,(2008),"Gender Diversity in Corporate Governance and Top Management", *Journal of Business Ethics* 81 (1): 83-95.
- Ginesti, G., C. Drago, R. Macchioni and G. Sanniono,(2018),"Femal Board Participation and Annual Report Readability in Firm with Boardroom Connections", *Gender in Management: An International Journal*:11-55.
- Givoly, D. and C. Hayn,(2000),"The Changing time-series Properties of Earnings, Cash flows and Accruals: Has Financial Reporting become more Conservative?", *Journal of Accounting and Economics* 29 (3): 287-320.
- Gray, S. J.,(1988),"Towards a Theory of Cultural Influence on The Development of Accounting Systems Internationally", *Abacus* 24 (1): 1-15.
- Gul, F. A., M. Hutchinson and K. M. Y. Lai,(2013),"Gender-Diverse Boards and Properties of Analyst Earnings Forecasts", *Accounting Horizons* 27 (3): 511-539.
- HO, S. S. M. , Annie Y. L., Kinsun T. and Feida Z.,(2015),"CEO Gender Ethical, Leadership and Accounting Conservatism", *Journal of Business Ethics* 127: 351-370.
- Hofstede, G.,(1981),"Culture's Consequaences; International differences in Work related Values",*The Academy of Management Review* 6 (4): 681-683.
- Hofstede, G.,(1983),"The Cultural Relativity of Organizational Practices and Theories", *Journal of International Business Studies* 14 (2): 75-89.
- Huang, J. and D. J. Kisgen,(2009),"Gender and Corporate Finance: Are Male Executives Overconfident Relative to Female Executives?",
Available at: <http://ssrn.com/abstract/41263990>
- Ittonen K. and E. Vahamaa,(2013),"Female Auditors and Accruals Quality", *Accounting Horizon* 27 (2): 205-228.

- Jain, P. and Z. Rezaee,(2004),"The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism",Available at:
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=554643
- Khan, M. and R. L. Watts,(2009),"Estimation and Empirical Properties of A firm-year Measure of Accounting Conservatism",*Journal of Accounting and Economics* 48(2-3): 132-150.
- Kiel, G. C. and G. J. Nicholson,(2003),"Boards that Work: A New Guide for Director", McGraw Hill, Sydney.
- Krishnan, G. V. and L. M. Parsons,(2008),"Getting to The Bottom line: An Exploration of Gender and Earnings Quality", *Journal of Business Ethics* 78 (1-2): 65-76.
- Labelle, R., R. Gargouri and C. Francoeur,(2010),"Ethics, Diversity Management, and Financial Reporting Quality". *Journal of Business Ethics* 93: 335-353.
- LaFond, R. and R. Watts,(2008),"The Information role of Conservatism", *The accounting Review* 83 (2): 447-478.
- Li, D.,(2007),"Auditor tenure and Accounting Conservatism", *PHD THESIS*, School of Management, Georgia Institute of Technology.
- Peni, E. and S. Vahama,(2010),"Female Executive and Earnings Management", *Journal of Managerial Finance* 36 (7): 629-645.
- Penman, S. and X. Zhang,(2002),"Accounting Conservatism: The Quality of Earnings and Stock Returns", *The Accounting Review* 77(2): 237-264.
- Rose, C.,(2007),"Does Female Board Representation Influence Firm Performance? The Danish evidence", *Corporate Governance* 15 (2): 404-13.
- Roslinda, L.,(2011), "Are Corporate Governance Attributes Associated with Accounting Conservatism?",*Accounting and Finance* 51 (4): 1007-1030.

- Roychowdhury, S. and R. L. Watts,(2007),"Asymmetric Timeliness of Earnings market-to- Book and Conservatism in Financial Reporting", *Journal of Accounting and Economics* 44(1-2):2-31.
- Shuto, A. and T. Takada,(2010),"Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect", *Journal of Business Finance and Accounting* 31 (1): 1-26.
- Srinidhi, B. F.A. Gul, J. Tsui,(2011),"Female Director and Earnings Quality", *Contemporary Accounting Research* 28 (5): 1610-1645.
- Suliaman, M. and R. Willet,(2003),"Using The hofstede-gray Frame Work to Argue Normatively for an Extension of Islamic Corporate Reports", *Malaysian Accounting Research* 2 (1): 1-35.
- Thiruvadi, S. and H. W. Huang,(2011),"Audit Committee Gender Differences and Earnings Management", *Gender in Management, An International Journal* 26 (7): 483-498.
- Thorne, L., D. W. Massey, and M. Magnan,(2003),"Institutional Context and Auditors' Moral Reasoning: A Canada-U.S. Comparison", *Journal of Business Ethics* 43 (4): 305-321.
- Vermeir, I. and P. V. Kenhove,(2008),"Gender Differences in Double Standards", *Journal of Business Ethics* 81 (2): 281-295.
- Watts, R. and R. Lafond,(2003),"Conservatism in Accounting: Explanation and Implications", *Accounting Horizons* 17 (3): 207-221.
- Ye, K., R. Zhang, and Z. Rezaee,(2010),"Does Top Executive Gender Diversity Affect Earnings Quality? A large sample Analysis of Chinese Listed Firms", *Advances in Accounting* 26: 47-54.

ملحق (1) بيان بالشركات الخاضعة لعينة الدراسة

الشركة	م	الشركة	م
قطاع التكنولوجيا:		قطاع الاتصالات:	
المصرية للأقمار الصناعية - نايل سات -	36	موبينيل (أورنج)	1
راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	37	قطاع الإعلام:	
قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	38	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	2

قطاع الأغذية والمشروبات:		قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية و السيارات:	
3	الإسماعيلية مصر للدواجن	39	الإسكندرية لتداول الحاويات
4	الدلتا للسكر	40	الأهرام للطباعة والتغليف
5	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	41	الخدمات الملاحية والبتروولية
6	الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية	42	السويس للأكياس
7	العربية لمنتجات الإلبان	43	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
8	القاهرة للدواجن	44	الصناعات الهندسية المعمارية
9	القاهرة للزيوت والصابون	45	العربية المتحدة للشحن والتفريغ
10	المصرية للدواجن	46	العربية للصناعات الهندسية
11	المصرية للنشا والجلوكوز	47	القناة للتوكيلات الملاحية
12	المنصورة للدواجن	48	الكبلات الكهربائية المصرية
13	مصر للزيوت والصابون	49	المصرية لخدمات النقل
14	مطاحن الإسكندرية	50	النصر لصناعة المحولات - الماكو -
15	مطاحن شمال القاهرة	51	دلتا للطباعة والتغليف
16	مطاحن مصر العليا	52	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف
17	مطاحن مصر الوسطى	قطاع الرعاية الصحية و الأدوية:	
18	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	53	الأسكندرية للأدوية
قطاع التشييد ومواد البناء:		54	الأسكندرية للخدمات الطبية
19	أسمنت سينا	55	العبوات الدوائية المتطورة
20	أسمنت طره	56	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية
21	الأسكندرية للأسمنت وبورتلاند طره	57	القاهرة للأدوية
22	البويات والصناعات الكيماوية - باكين -	58	المصرية الدولية للصناعات الدوائية
23	الجيزة العامة للمقاولات والإستثمار العقاري	59	النيل للأدوية
24	السويس للأسمنت	60	جلاكسو سميثكلين
25	العربية للخزف - اراسمكو	61	مستشفى النزهة الدولي
26	العربية للمحابس	62	ممفيس للأدوية
27	العز للسراميك والبورسيلين - الجوهرة	63	مينا فارم للأدوية
28	القومية للأسمنت	قطاع السياحة والترفيه:	
29	جنوب الوادي للأسمنت	64	التعمير السياحي
30	دلتا للإنشاء والتعمير	65	الشركة المصرية للمنتجات السياحية
31	روبكس للبلاستيك	66	المصرية للمشروعات السياحية العالمية
32	ليسيكو مصر	67	بيراميدز للفنادق والقرى السياحية
33	ليفيت سلاب مصر	68	رمكو لإنشاء القرى السياحية
34	مصر بني سويف للأسمنت	69	شارم دريمز للإستثمار السياحي
35	مصر للأسمنت - قنا -	70	شركة رواد السياحة - الرواد

تابع ملحق (1) بيان بالشركات الخاضعة لعينة الدراسة

م	الشركة	م	الشركة
71	عبر المحيطات للسياحة	96	سيدي كرير للبتر وكيمائيات - سيد بك
72	مصر للفنادق	97	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
	قطاع العقارات:	98	مصر لصناعة الكيماويات

73	الخليجية الكندية للإستثمار العقاري العربي	قطاع المرافق:
74	السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار	غاز مصر
75	الشمس للإسكان والتعمير	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية:
76	العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير	مصر لصناعة التبريد والتكييف - ميركو -
77	العربية لإستصلاح الأراضي	الإسكندرية للغزل والنسيج - سبيناليس
78	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	الشرقية إيسترن كومباني
79	العربية الإسلامية للتنمية العمرانية	العامة لمنتجات الخزف والصيني
80	القاهرة للإستثمار والتنمية	العربية لحليج الأقطان
81	القاهرة للإسكان والتعمير	العربية وبولفار للغزل والنسيج
82	المتحدة للإسكان والتنمية	النساجون الشرقيون للسجاد
83	المجموعة المصرية العقارية	النصر للملابس والمنسوجات - كابو
84	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير	جولدن تكس للأصواف
85	الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	قطاع الموارد الأساسية:
86	زهراء المعادي للإستثمار و التعمير	اسيك للتعدين - أسكوم
87	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	الألومنيوم العربية
88	مينا للإستثمار السياحي والعقاري	الحديد والصلب المصرية
	قطاع الغاز والبتروول:	العامة لصناعة الورق - راكتنا
89	الإسكندرية للزيوت المعدنية - اموك	العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية
90	الحفر الوطنية	حديد عز
91	مجموعة جي أم سي للإستثمار الصناعي	مصر للألومنيوم
	قطاع الكيماويات:	قطاع الموزعون وتجار التجزئة:
92	أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية
93	الصناعية الكيماوية مصر - كيما	العامة للصوامع والتخزين
94	المالية والصناعية المصرية	القاهرة للخدمات التعليمية
95	سما مصر - ايجيفرت	مصر للأسواق الحرة